

جهود الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية

Algeria's efforts in combating tax evasion to support economic development

د. حساني بن عودة¹، د. بن ديبه يمينة²، د. عبد الرحمان عبد القادر³¹ جامعة تيارت، البريد الإلكتروني: hassani.benaouda@hotmail.fr² جامعة أحمد دراية أدرار، البريد الإلكتروني: ben.yam80@gmail.com³ جامعة أحمد دراية أدرار، البريد الإلكتروني: abdrh.aek@univ-adrar.dz

تاريخ النشر: 2020/02/24

تاريخ القبول: 2019/12/11

تاريخ الاستلام: 2019/10/28

Abstract :

This research paper aims to study Algeria's strategy in combating tax evasion as a mechanism to achieve economic development, by reading the dimensions of economic development and studying its indicators and their importance in the lives of individuals and communities, and to identify the most important obstacles to achieving this goal, where tax evasion is classified as one of the important obstacles to development Policy makers must adopt plans and strategies to reduce this phenomenon, which is taking dangerous curves in the world, and Algeria, like other countries that have issued an arsenal of laws that can In the elimination of tax evasion, However, the reality of this situation does not reflect this, as tax evasion in recent years has been a serious leakage of state resources, and the study concluded to make a set of recommendations, the most important of which is the need to make more legal efforts to address this phenomenon, improve the business environment and rely on transparency and the deterrent force of law. As solutions and measures to eliminate tax evasion in Algeria.

Keywords: economic development, taxation, tax law, tax base, double taxation, tax pressure.

المخلص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة إستراتيجية الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال قراءة أبعاد التنمية الاقتصادية ودراسة مؤشرات وأهميتها في حياة الأفراد والمجتمعات، وتحديد أهم العراقيل التي تقف أمام تحقيق هذه الغاية، حيث يصنف التهرب الضريبي كأحد المعوقات الهامة أمام التنمية الاقتصادية، والتي يتوجب على صناع القرار والسياسات الأخذ بالخطط واتخاذ الاستراتيجيات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة، التي أضحت تأخذ منحنيات خطيرة في العالم، والجزائر كغيرها من الدول التي أصدرت ترسانة من القوانين التي بإمكانها التخفيف والقضاء على التهرب الضريبي، إلا أن واقع الحال لا يعكس ذلك، حيث بشكل التهرب الضريبي في السنوات الأخيرة تسربا خطيرا لموارد الدولة، وقد خلصت الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة بذل المزيد من الجهود القانونية للتصدي لهذه الظاهرة، وتحسين بيئة الأعمال والاعتماد على الشفافية وعلى قوة القانون الرادعة، كحلول وتدابير للقضاء على التهرب الضريبي في الجزائر.

كلمات مفتاحية: تنمية اقتصادية، تهرب ضريبي، قانون الضرائب، الوعاء الضريبي، الازدواج الضريبي، الضغط الضريبي.

مقدمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية أحد أهم المحاور التي تسعى إليها الدولة وتضعها في أولوياتها وترسم لها الخطط الكفيلة بإنجاحها على المدى البعيد، والتي تتطلب المزيد من الموارد المالية المختلفة والمتعددة المصادر، حيث تعتبر الضرائب أحد العناصر الهامة للسياسة المالية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، باعتبارها

مصدراً من مصادر الإيرادات العامة للدولة، إلى جانب كل من أملاك الدومين العام والخاص، الرسوم، الثمن العام، القروض العامة، حيث تلعب دوراً محورياً في السياسة المالية للدولة لتحقيق أغراض اقتصادية. ويمكن لنا أن نعرف الضرائب على أنها اقتطاعات مالية إجبارية تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين لسيطرتها، من دون مقابل وبصفة نهائية لتحقيق أغراض عامة وتغطية النفقات المترتبة على الدولة، ولقاء ما يتمتع به الفرد من حقوق ومزايا داخل الدولة، على أن تتميز هذه الضرائب بصفة العدالة في توزيع الأعباء واليقيين في مقدارها وزمن أدائها، وملائمتها في الدفع مع ظروف المكلف بها وطبيعة نشاطه، وأخيراً يجب أن تتميز بقاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية، وقد تعددت التشريعات المنظمة للضرائب من بلد إلى آخر ومن نظام إلى آخر، حسب إيديولوجية كل منطقة، وحسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، وقد صاحب هذا التعدد في التشريعات تعدد آخر في طرق تقاضي هذه الضرائب من خلال الغش التحايل، الكذب والتهرب.

في الجزائر تعد حصيللة الجباية العادية ضئيلة إذا ما تم مقارنتها بالجباية البترولية، نتيجة العديد من العوامل المتداخلة والتي ترتبط بضعف النشاط الاقتصادي وتزايد معدلات التهرب الضريبي والغش، مما قوض برامج الدولة الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، الأمر الذي دفع بالسلطات إلى تبني العديد من الاستراتيجيات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة وتوسيع الحصيللة الجبائية.

إشكالية البحث: تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في: ما تتمثل الجهود المبذولة لمكافحة التهرب الضريبي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية: من الإشكالية الرئيسية للبحث تتفرع العديد من الأسئلة الثانوية التي تتمثل في:

- ما مفهوم التنمية الاقتصادية وما مقوماتها، وما هي عقباتها؟
- ما هي أسباب التهرب الضريبي وما هي آثاره؟ وما هي السبل الكفيلة بمحاربه؟
- فيما تتمثل إستراتيجية الدولة في محاربة ظاهرة التهرب الضريبي؟

منهجية البحث: بالنظر إلى طبيعة الموضوع وكمحاوله منا للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث والأسئلة الفرعية المحيطة بها، فقد ارتأينا الاعتماد على منهج البحث الوصفي التحليلي، باعتباره المنهج الملائم لمثل هذا النوع من البحوث العلمية.

خطة البحث: لقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتحليلية؛
- المحور الثاني: التهرب الضريبي كعائق لتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- المحور الثالث: محاربة ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر؛

المحور الأول: التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتحليلية

في القديم كان ينظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها درجة إحلال الصناعة في العملية الاقتصادية، بالمقدار الذي يسمح بتناقص حصة النشاطات الزراعية وتضاعف حصة الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية، كما كانت التجربة التتموية تقتصر على تحويل الاقتصاد من حالة السكون في مدة زمنية طويلة إلى حالة من الدينامكية في فترات زمنية مستدامة، أي أن المكاسب المنتظرة من التنمية الاقتصادية هي الزيادة في نمو الدخل القومي الإجمالي (GNP) دون الاهتمام بإسقاط هذا النمو على معدل الدخل الفردي ونوعية المعيشة، أو بمعنى آخر عدم الاهتمام بالمستفيدين من النمو الاقتصادي وبالتوزيع العادل للثروات.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية:

برز مفهوم التنمية الاقتصادية بشكل جلي وواضح بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل قبل هذا التاريخ إلا في بعض المصطلحات كالصنيع والتقدم الاقتصادي، وتعود أهمية هذا الموضوع إلى تعدد الأبعاد المحيطة به وتشابكها مع بعضها البعض، حيث أن التنمية في اللغة كلمة مشتقة من الفعل نمى أي ازداد الشيء، وتتركز هذه الزيادة في تحسن الشكل أو الحجم أو الوزن، فنقول نمى الزرع أي زاد وارتفع عن مستواه السابق، أما اصطلاحاً فيعرفها (Paul Baran) على أنها الزيادة الاقتصادية المستمرة على مر الزمن في إنتاج السلع المادية بالنسبة إلى الفرد، حيث تتطلب التنمية الاقتصادية إيجاد مرتكزات ذاتية أو عضوية تضمن إنتاج السلع على مر الزمن، كما أن الزيادة المستمرة في إنتاج السلع لا تعبر عن مؤشر التنمية الاقتصادية، وإنما زيادة تدفق هذه السلع إلى الفرد⁽¹⁾، أما (Toudaro 2006) فيقول أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بمقتضاها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترات زمنية طويلة، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب⁽²⁾، من جهته يقول الأستاذ «محمد صالح تركي القرشي» أن التنمية الاقتصادية ليست ظاهرة اقتصادية صافية، لأنها تفوق الجانب المادي لحياة الأفراد، حيث أنها عملية متعددة الأبعاد والأركان، تتدمج فيها الحقوق السياسية، المجتمعية، الاقتصادية، الثقافية التعليمية والصحية...، بشكل يزيد من قدرات الأفراد على اختيار نوعية الحياة وجودتها، والتنمية الاقتصادية عملية تتطلب تغيرات جذرية في الهياكل المؤسساتية والإدارية، وكذا التوجيهات العامة للدولة وتصل في بعض الحالات إلى تغيير في العادات والتقاليد المجتمعية⁽³⁾.

والتنمية الاقتصادية مفهوم أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي الذي ينحصر في زيادة الكفاءة الإنتاجية لوسائل الإنتاج، مما يسمح بزيادة الناتج الوطني الإجمالي، أما التنمية الاقتصادية فتتمد إلى التطورات المستمرة عبر الزمن للجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...، كما لا يمكن اعتبار النمو الاقتصادي مؤشراً كافياً لتطور التنمية الاقتصادية في حين أن العكس صحيح، حتى وإن كان مفهوم النمو الاقتصادي أقدم من الناحية التاريخية عن مفهوم التنمية الاقتصادية.

أما من وجهة نظر الشريعة الإسلامية فإن التنمية الاقتصادية هي عملية تمس الإنسان، الذي يؤدي وظيفته في القيام بأعباء الاستخلاف في الأرض واعمارها، وهي مسؤولية مشتركة بين الأفراد والحكومات، ولا يعترف الإسلام بالتنمية الاقتصادية التي تضمن حرية التعبير وتتسى قوت الفرد اليومي من جهة، ومن جهة أخرى لا تعترف الشريعة الإسلامية بالتنمية الاقتصادية التي تركز على قوت اليوم وتمنع الحريات التي منحها الله للإنسان، وعليه فإن الإسلام يركز على القضاء على أسباب التخلف، وحل جميع المشاكل الاقتصادية التي تحمل معها التخلف والفقير، كما يركز المشروع الإسلامي على التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة وعدم التفرق والتي تسمو بالأفراد وتعلي الروابط الإنسانية⁽⁴⁾، وعليه ومن خلال هذه التعاريف، يمكننا أن نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي مجموع التغيرات الإيجابية والمتواصلة عبر الزمن، لكل من المؤشرات السياسية، الاجتماعية والثقافية...، والمتزامنة مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وكذا ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي، مما يسمح بالتحسن المستمر لنوعية الحياة الفردية والجماعية، كما يمكننا الاستنتاج أن التنمية الاقتصادية تعتمد على المستوى المادي للفرد بشكل خاص، حيث تقارن المستويات المختلفة للتنمية الاقتصادية بمستويات الثروة الموجودة في المجتمع هذا من جانب، ومن جانب آخر تقاس التنمية الاقتصادية بدرجة الارتباط بالموروثات الثقافية لكل مجتمع بحد ذاته، وهذا اعتماداً على ارتباط مفهوم التنمية الاقتصادية بدرجة الولوج إلى العولمة الحديثة والتكنولوجيا والاندماج الثقافي والاجتماعي، ولهذا يمكننا القول أن أي خطة تنموية تهدف إلى الوصول إلى النتائج الآتية:⁽⁵⁾

- التخلص من مظاهر الفقر والتخلف؛
- توفير أساليب العيش الكريم بكل أبعاده؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- الاستغلال الأمثل للإمكانيات الوطنية لتحقيق الصالح العام؛
- التشبث بالهويات الوطنية لكل ثقافة مجتمعية مع القدرة على الاختيار واتخاذ القرار؛
- تعزيز القدرات العامة للمجتمع في التعامل مع البيئة المحيطة به؛
- تحقيق الاستقرار السياسي بدرجات مقبولة وملائمة بحيث تنخفض معدلات البطالة والتضخم؛

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية:

إن صعوبة تحديد تعريف شامل وكامل للتنمية الاقتصادية يقودنا إلى الاعتراف بصعوبة قياس هذا الجانب، وهذا راجع في الحقيقة إلى أن التنمية الاقتصادية تتضمن أبعاداً نوعية يجب قياسها على نحو غير مباشر باستعمال مؤشرات قابلة للقياس الكمي.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية: ومن أشهر هذه المؤشرات نجد المؤشر الرئيسي لقياس التنمية الاقتصادية وهو الناتج القومي الإجمالي (GNP)، وهذا لاعتبارات مهمة راجعة في الأساس إلى أنه ركن هام لقيام التنمية الاقتصادية، سهولة حسابه خاصة مع تطور النظريات والعلاقات الاقتصادية، كما أن معظم الدول الأعضاء في

الأمم المتحدة تقدم تقديرات رسمية سنوية لمؤشر الناتج القومي الإجمالي ضمن سلاسل إحصائية دورية، أما من جهة أخرى فيرى منتقدو هذا المؤشر أنه لا يعبر بصدق عن الزيادة في المستويات المعيشية للأفراد وهو ما هو ملاحظ في الواقع لأغلب دول العالم الثالث وخاصة الدول النفطية التي تعرف تطورات مهمة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة زيادة أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، دون أن يتم إسقاط هذا النمو على معدلات البطالة والأسعار ومستويات التكفل الصحي ومعدلات التعليم مقارنة بباقي الدول المتقدمة، وعليه يمكننا الجزم بأن الناتج القومي الإجمالي مؤشر غير كافٍ لضمان وصول منافع النمو إلى الفقراء والقضاء على التفاوت⁽⁶⁾.

ثانياً: المؤشرات غير الاقتصادية: من بين هذه المؤشرات غير الاقتصادية لقياس التنمية نجد:

1- الرقم القياسي للتنمية الاقتصادية:

وهو أسلوب قام بتطويره (ماكجرانات) على نحو متتابع يشمل 18 عنصراً وهي: العمر المتوقع عند الولادة، نسبة السكان في موقع واحد أكبر من 20000 نسمة، استهلاك البروتين الحيواني لكل فرد في اليوم، نسبة تسجيل الطلبة في مرحلتي الابتدائية والثانوية مع بعضهما، نسبة التسجيل في المعاهد المهنية، معدل عدد الأشخاص لكل غرفة، عدد الهواتف لكل 100000 من السكان، عدد مستقبلات بث الراديو لكل ألف من السكان، نسبة السكان النشيطين اقتصادياً الذين لديهم كهرباء، غاز وماء...، نسبة الإنتاج الزراعي إلى عدد العمال، نسبة العمال الذكور البالغين في الزراعة، استهلاك الكهرباء كيلو واط لكل فرد، استهلاك الحديد كلغم لكل فرد، استهلاك الطاقة كلغم فحم مكافئ لكل فرد، نسبة الناتج المحلي الإجمالي المشتق من الصناعة التحويلية، نصيب الفرد من التجارة الخارجية بالدولار الأمريكي لعام 1960، نسبة الحاصلين على رواتب وأجور إلى المجموع الكلي للسكان النشيطين اقتصادياً⁽⁷⁾.

2- الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية: ويتألف من:

- الأمل في الحياة: العمر المتوقع للأفراد حيث يزداد هذا المعيار في الدول المتقدمة.
- وفيات الأطفال الرضع: حيث يتضمن هذا الجانب التكفل الصحي بالأمومة والطفولة ما يضمن ولادة خالية من الأمراض.
- القراءة: مدى تلقي الأفراد للمهارات والتدريبات العلمية التي تسمح لهم بالحصول على أفضل الفرص في الحياة العملية⁽⁸⁾.

3- الرقم القياسي للتنمية البشرية: وهو رقم استحدث من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) ويشار إليه اختصاراً بالرمز (IDH) ويشمل ثلاث عناصر وهي الدخل، التحصيل العلمي، توقع الحياة⁽⁹⁾.

الفرع الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية: من بينها:

- زيادة الدخل: وهو أول هدف من أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها، حيث يسعى هذا المعيار إلى القضاء على الفقر ورفع المستوى المعيشي وزيادة نمو السكان.

- **رفع المستوى المعيشي:** إن شرط التنمية الاقتصادية أن تعمل على رفع مستوى الدخل الفردي تزامناً مع ارتفاع الدخل القومي، حيث يؤدي ارتفاع الدخل الفردي إلى رفع المستوى المعيشي وزيادة قدرة الأفراد على تحقيق الحاجيات الأساسية من الأكل والشرب والسكن والصحة والتعليم...
- **تقليل التفاوت في الدخل:** وهو الهدف الذي يرمي إلى القضاء على الطبقة في المجتمع ووجود فئات تحوز على ثروات طائلة وطبقات أخرى تتخبط في الفقر، مما يدفع إلى ظهور الاضطرابات الاجتماعية والحروب.
- **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد:** حيث تهدف عملية التنمية الاقتصادية إلى إعادة التوازن إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، ففي الدول المتخلفة يتركز الاقتصاد القومي على بعض النشاطات المحدودة كالزراعة مثلاً، وعليه تقوم التنمية الاقتصادية بتنشيط قطاعات جديدة كالصناعة والتجارة... بشكل أفضل⁽¹⁰⁾.

الفرع الرابع: عقبات التنمية الاقتصادية:

إن عملية التنمية الاقتصادية عملية معقدة ومتشابكة، تتطلب تضافر العديد من العوامل الداخلية والخارجية لإنجاح عملية النهوض الاقتصادي المتوازن للدولة، ولهذا نجدها تتأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية والقانونية والتنظيمية.

أولاً: العقبات السياسية:

تتمثل في ما يلي:

- 1- **عدم الاستقرار السياسي:** ويشمل هذا الجانب حدوث الانقلابات العسكرية نتيجة وجود دكتاتوريات حاكمة، الانفلات الأمني مما يؤدي إلى تراجع مستويات الاستثمار المحلي والأجنبي وتدني مستويات التنمية الاقتصادية.
- 2- **نوعية النظم السياسية:** إن وجود بعض من التوترات الحزبية والعصبية المتطرفة راجعة في الأساس إلى عدم وجود كيان مؤسسي قوي يرفع الديمقراطية ونظم التداول السلمي على الحكم والمسؤوليات، وهذا ما يفرز نوعاً من الخوف من بيئة الأعمال المحلية ويؤدي بصفة مباشرة إلى تراجع التنافسية وتراجع النشاطات الاقتصادية.

ثانياً: العقبات الاقتصادية:

ويشمل هذا الجانب:

- 1- **انخفاض الموارد الطبيعية:** حيث تعرف بعض الأقاليم والدول نقصاً حاداً في الموارد الطبيعية كالبتروك والغاز والثروات المعدنية كالحديد والزنك والمغنيزيوم والفوسفات...، كما نجد أن بعض البلدان ذات طبيعة جيولوجية صعبة لا تسمح بوجود فرص للاستثمار الداخلي، الأمر الذي يضغط على فرص التنمية الاقتصادية.
- 2- **ضييق السوق المحلي:** ونعني بهذا العامل ضعف الديناميكية التجارية الداخلية ونقص الطلب المحلي نتيجة انخفاض عدد السكان ومحدودية الدخل الفردي، وكلما زاد حجم السوق المحلي زادت فرص التنمية الاقتصادية فمثلاً نجد بعض الدول كالصين التي تتميز باتساع السوق الوطنية وتتوفر على مستويات عالية من عوامل الإنتاج، مما يشجع على العمل والاستثمار وازدهار التجارة والخدمات.

ثالثاً: العقبات التنظيمية:

وتشمل ما يلي:

1- غياب الحوكمة الرشيدة: تشير الحوكمة حسب تعريف البنك الدولي إلى فن القيادة الرشيدة الذي يرمي إلى النهوض بالمؤسسات المختلفة للدولة بشكل أكثر ايجابية، أو الطريقة المثلى التي يتم من خلالها ممارسة السلطة لتسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث تركز الحوكمة الرشيدة على مبادئ المشاركة، حكم القانون، الشفافية والمحاسبة، كما تؤثر الحلقة المفرغة لغياب الحكم الراشد على سيرورة النظام والإستراتيجية التنموية المصاحبة لضعف القواعد القانونية وضعف هيبة الدولة.

2- ضعف القانون: يؤسس القانون من قبل الدول والمنظمات بهدف رسم منهج خاص وواضح للتعامل مع مختلف الأطياف المجتمعية وفي مختلف الظروف المكانية والزمانية السائدة، حيث ينبغي على القانون أن يتصف بالعدالة، الإنصاف، الديمومة، الوضوح...، لذلك يؤدي غياب القانون في بعض المراحل إلى انتشار الفساد وسوء استغلال السلطة وضبابية إبرام العقود، مما يؤدي إلى تراجع التنمية الاقتصادية.

3- انتشار الفساد: الفساد هو تلك الظاهرة التي يتم فيها استغلال الوظيفة استغلالاً سيئاً، يتم فيه تحويل المصالح العامة إلى المصالح الشخصية، وقد ذكرت العديد من التقارير والدراسات أثر هذه الظاهرة على البرامج التنموية الوطنية باعتبارها سبب أساسي من أسباب التخلف والفقر، وقد اتسعت دائرة الفساد في الدول من أعلى هرم السلطة إلى أدنى المراتب الإدارية بشكل عمودي وأفقي، عبر كافة الإدارات والمصالح والوزارات المختلفة من التعليم، الداخلية، الصحة، الرياضة...، وللإشارة فإن الفساد يؤثر على موارد الخزينة نتيجة التهرب والغش الضريبي، إبرام العقود والصفقات التجارية التي تكتفها الرشوة والمحاباة، تشويه مناخ الاستثمار في وجه الشريك الأجنبي، التأثير على البيئة التنافسية من خلال الفساد في منح التراخيص وأذونات العمل وخلق بيئة الاحتكار⁽¹¹⁾.

الفرع الخامس: أهمية التحصيل الجبائي في تحقيق التنمية الاقتصادية:

إن التنمية الاقتصادية باعتبارها العملية التي تقترن بزيادة الدخل الحقيقي الكلي والفردى، من خلال النفقات العمومية وتوفير الخدمات الصحية، التعليمية، الأمنية، الثقافية...، لا تتحقق دون توفر الشروط المادية اللازمة لتغطية هذه الأعباء، التي هي من اختصاص الدولة، لا سيما تلك الموارد المالية المتأتية من المؤسسات الضريبية، وبذلك فإن العلاقة قوية جداً بين ما يتم الحصول عليه من أموال ضريبية، وبين ما يتم تقديمه للأفراد من خدمات، حيث أن بناء المدارس والجامعات والمستشفيات، وتوفير وسائل النقل البرية والجوية والبحرية، وإقامة الجسور والمنشآت الفنية والبنية التحتية...، يتطلب من الدولة توفير هذه الأموال من أنواع متعددة من الضرائب كضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على الثروات، ضريبة على أرباح المؤسسات...⁽¹²⁾، ويمكننا القول أن دور الحصيلة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية يكمن في:⁽¹³⁾

- المساهمة في عملية تغطية النفقات العمومية للدولة؛

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- تشجيع الأنشطة الاقتصادية التي ترغب الدولة في ترقيتها عن طريق تخفيض الضرائب، مثل الإعفاءات الضريبية المطبقة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو حماية بعض الصناعات الوطنية من خلال فرض ضرائب على المنتجات المستوردة؛

وعليه فإن التهرب الضريبي أو التملص عن دفع الضريبة سواء بالطرق المشروعة أو اللامشروعة، سيؤدي حتماً إلى تراجع موارد الدولة الموجهة بالأساس إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، فمثلاً تعتمد الجزائر على تقديرات الموازنة السنوية على الجباية العادية والجباية البترولية، حيث تحتل هذه الأخيرة مكانة قوية في تكوين إيرادات الميزانية، ففي سنة 2009 وصلت موارد الدولة حوالي 3275.4 مليار دج منها 1348.4 مليار دج جباية عادية بنسبة تقدر 41.1%، مما يؤدي إلى مشاكل اقتصادية كبيرة عند تراجع مداخيل النفط وتراجع أسعار المحروقات، وهذا ما حدث فعلياً سنة 2016، حيث وصلت موارد الميزانية إلى 5011.6 مليار دج منها 3329.0 مليار دج جباية عادية، وقيمة 1682.6 مليار دج جباية بترولية، بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية وإقرار الدولة مجموعة من الإصلاحات الرامية إلى التنويع الاقتصادي وزيادة الحصيلة الجبائية⁽¹⁴⁾.

المحور الثاني: التهرب الضريبي كعائق لتحقيق التنمية الاقتصادية

يعتبر التهرب الضريبي أحد الظواهر الاقتصادية التي تنتشر في كامل دول العالم، وقد طرحت للنقاش في العديد من المؤتمرات الوطنية والدولية، حيث تنتشر هذه الظاهرة في جميع أركان الدولة ولدى الأشخاص والشركات بمختلف أحجامها، وهو تجسيد صريح للأناية الإنسانية في دفع التكاليف المترتبة عن الزيادة في الممتلكات، مما ينجر عنه فقدان جزء من الحصيلة المالية الموجهة إلى الخزينة العامة للدولة لتحقيق بعض الخدمات التي تلتزم بها الدولة تجاه الشعب.

الفرع الأول: تعريف التهرب الضريبي:

من الناحية اللغوية يشير مصطلح التهرب إلى الفرار والهروب من القيام بشيء ما، أي أن التهرب الضريبي لغوياً معناه الهروب من دفع الضريبة، أما اصطلاحاً فهو قيام المكلف بالضريبة بالتملص من دفع جزئها أو كلها قبل التاريخ المحدد لدفعها أو خلال عملية الدفع، وهذا باستخدام العديد من الوسائل غير المشروعة، أو هو عدم قبول المكلفون بالضريبة الخضوع لها ومحاولتهم الإفلات منها بشتى الطرق، مما يمس بحصيلة النظام الضريبي الذي يؤدي إلى إلحاق آثار سلبية لموارد الدولة، كما يمكننا تعريف التهرب الضريبي على أنه امتداد لأناية الفرد في الالتزام القانوني بدفع واجباته تجاه الدولة، وهذا إما بتفادي الضريبة بشكل جزئي بالتقليل منها ومن نطاقها المفروض، أو التعمد بعدم دفعها بشكل كلي، وتنتشر هذه الظاهرة في البلدان المتطورة والنامية على حد سواء، فمثلاً تشير التقديرات أن التهرب الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية وصل إلى حوالي 127 مليار دولار سنة 1993⁽¹⁵⁾.

ويعتبر التهرب الضريبي مفهوم شامل للغش الضريبي، التملص الضريبي، العصيان الضريبي، التجنب الضريبي...، حيث يعرفه (Lucien Mehl) على أنه كل العمليات التي تهدف لتخفيض الاقتطاعات بالتحايل على القانون الجبائي بهدف التخلص من فرض الضريبة أو من أجل تخفيض الوعاء الضريبي، لذلك يعد التهرب الضريبي عمل غير مشروع من الناحية القانونية وتحرمه جميع التشريعات، وهو صفة تاريخية توارثتها المجتمعات المختلفة مشكلاً علاقة غير طيبة دائماً بين الدولة وبين المكلف بدفع الضريبة⁽¹⁶⁾. ويتخذ التهرب الضريبي العديد من الصور من بينها:⁽¹⁷⁾

- محاولة عدم إظهار الممتلكات والثروات بقصد إبعادها عن الخصم الضريبي.
- إظهار جزء ضئيل من الممتلكات بشكل يجعل الضريبة أقل ما يمكن؛
- إنكار عمليات البيع والادعاء بمنح الهبات عوض الإقرار ببيعها؛
- عدم تقديم البيانات الصحيحة والكاملة عن الممتلكات؛
- تهريب البضائع والسلع دون المرور على مصالح الجمارك؛
- التلاعب في المادة الخاضعة للضريبة سواء بالنقصان أو بالزيادة؛
- عدم الإدلاء بحجم الأرباح الموزعة والقيام بالعملية بصورة خفية؛
- الرفع من التكاليف بشكل وهمي غير حقيقي مما يخفض حجم الأرباح؛
- تخفيض أسعار البيع وتخفيض فواتير الاستيراد؛

الفرع الثاني: أشكال التهرب الضريبي:

للتهرب الضريبي شكلان أساسيان أحدهما مشروع والأخر غير مشروع.

أولاً : التهرب المشروع:

وهو ذلك النوع الذي يعتمد على الثغرات القانونية الموجودة في القانون الضريبي في الدولة، حيث يقوم المكلف بالضريبة بالاعتماد على مجموعة من الخبراء والتقنيين القادرين على تجنب الواقعة المنشأة للضريبة، وكمثال على ذلك قيام الشخص بالإقرار بمشروعين في نفس الصيغة ما يجعل من فرض الضريبة على المشروعين يبدو كالازدواج الضريبي، أو بتجنب الأسر استهلاك السلع والخدمات التي يفرض عليها ضرائب. غير أن الأصح من الناحية اللغوية أن يوصف هذا التصنيف الضريبي بالتجنب الضريبي لأن العملية السابقة توهي إلى قانونية الفعل، في حين أن كلمة التهرب توهي إلى فعل غير قانوني وبالتالي فإن التجنب الضريبي أو التملص الضريبي صيغة أفضل لاصطلاح سليم لتجنب الواقعة المنشأة للفعل الضريبي، وكمثال واقعي على التهرب الضريبي قامت الشركات متعددة الجنسيات بالتمركز في الدول ذات النظام الضريبي المنخفض لتقادي زيادة التكاليف، وهي العملية القانونية والمشروعة والتي أقرتها العديد من الدول في العالم، أو من خلال الالتفاف على الإعفاءات الضريبية الممنوحة على المشاريع المستحدثة، بحيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتحويل المشاريع الاستثمارية القائمة إلى مشاريع جديدة (إغلاق المشاريع وإعادة تشغيلها من جديد)،

وهذا ما يؤكد أن الإعفاءات والتخفيضات الضريبية يمكن أن تشكل في مجموعها فرصة سامحة لقيام التهرب الضريبي للعديد من المؤسسات والشركات سواء المحلية أو الأجنبية⁽¹⁸⁾.
ثانياً: التهرب غير المشروع:

وهي الظاهرة التي تنطوي على مخالفة النظام الضريبي في الدولة بشكل مقصود وغير قانوني، كما يطلق عليها في بعض الكتب والمراجع بالغش الضريبي، ويكون هذا الغش أحياناً بصفة مباشرة وأحياناً أخرى يكون بصفة غير مباشرة، بحسب طبيعة الفعل المنشئ للضريبة، مما يتسبب في انخفاض في الحصيلة الضريبية للدولة، وكذا عدم التوزيع العادل للعبء الضريبي على كامل أفراد المجتمع وتعطيل جانب من المشروعات العامة للدولة، وقد عرف بعض الخبراء التهرب الضريبي غير المشروع بأنه عمل مخالف للقانون سواء عند حصر المادة الخاضعة للضريبة بإخفائها، أو إخفاء مستندات لديه أو أن لا يقدم إقراراً ضريبياً معتمداً على الإهمال الملاحظ في الإدارة الضريبية، أو تقدير الأموال بأقل من قيمتها عند دفع الرسوم الجمركية، أو تقديم فاتورة مزورة أو الغش في أنواع السلع⁽¹⁹⁾.

الفرع الثالث: أسباب التهرب الضريبي:

يقصد بأسباب التهرب الضريبي الدوافع التي تقف وراء قيام الأشخاص بالتملص من أداء الضريبة، بحيث نجد: ⁽²⁰⁾

أولاً: الأسباب السياسية:

بحيث أنه إذا كان القادة والسياسيين يقومون بتدوير الحصيلة الضريبية في خدمات عامة يشعر بها لمواطن العادي ويتعايش معها، فإن ذلك سيغنيه عن التملص من دفعها بحيث أنه سيستفيد مما دفعه مسبقاً، إما إذا كانت الدولة تعيش في الفساد وغياب الحكم الراشد، وما يدفعه المواطن يوجه إلى الاختلاسات والنهب وتقاضى الأجور الخيالية دون أن يستفيد من ذلك الفرد البسيط البعيد عن الدوائر السياسية، فإن ذلك سيدفعه لا محالة إلى التفكير في التخلي عن هذا الواجب، وعليه يمكننا القول أنه زادت الحوكمة انخفاض التهرب الضريبي والعكس صحيح.

ثانياً: الأسباب التنظيمية والقانونية:

بحيث أن وجود نظام ضريبي سليم كفيل بتحديد الثروات والممتلكات بشكل مثالي وقادر على تحديد ونامج للمراقبة والمتابعة المحاسبية، من شأنه أن يضع حداً للتهرب الضريبي بشكل كبير، خاصة إذا تميز هذا القانون بالشفافية والصرامة على كافة أفراد المجتمع على حد سواء، كما يجب على النظام الضريبي أن يخفف من العبء الضريبي المتزايد على الأشخاص بشكل يجعلهم يحجمون عن أدائها، بالإضافة إلى ذلك يجب العمل على تفادي الثغرات القانونية المنشأة لفعل التهرب الضريبي والقضاء على المشاكل الفنية المتعلقة بتوزيع الأعباء الضريبية⁽²¹⁾.

ثالثاً: الأسباب الاقتصادية:

حيث تؤدي الظروف الاقتصادية الصعبة وتراجع في المداخيل الفردية إلى عدم قدرة أفراد المجتمع على سداد واجباتهم المالية تجاه الدولة، وأحياناً يكون لعدم استقرار القانون الضريبي لأسباب تتعلق بظروف اقتصادية معينة تواجهها الدولة دوراً في زيادة التهرب الضريبي ضناً من الناس أن الزيادة في الضرائب تكون عشوائية⁽²²⁾.

رابعاً: الأسباب القضائية:

عادة ما يكون لعدم الصرامة في تطبيق الأحكام الجزائية على المتخلفين عن أداء الضريبة أثر على هذه الظاهرة وعلى تكرارها من قبل أشخاص آخرين.

خامساً: الأسباب الأخلاقية:

وهو غياب الوازع الأخلاقي عند المتهرب ضريبياً وطغيان الوازع المادي عليه بشكل يجعله يخالف القوانين والتشريعات المعمول بها في الدولة، وعدم وجود فكرة التضحية الخاصة من أجل تحقيق النفع العام لباقي أفراد المجتمع، وعموماً يمكننا أن نلاحظ أنه في بعض المجتمعات المتحضرة ينخفض فيها حجم التهرب الضريبي، حتى تفوق في بعض الأحيان حجم الضرائب المعدلات المتوقعة⁽²³⁾.

الفرع الرابع: أثر التهرب الضريبي على تحقيق التنمية الاقتصادية:

تكمن أهمية النظام الضريبي في كونه جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي المعقد للدولة، وهو أحد الوظائف التي تؤثر على المجتمع من كافة النواحي السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن الخروج عن هذا النظام سيؤدي حتماً إلى أضراراً خطيرة⁽²⁴⁾.

حيث يؤثر التهرب الضريبي على هيبة الدولة من خلال عدم تمكنها من فرض سيطرتها على الأشخاص وفرض ضرائب بالقدر التي تراه مناسباً للصالح العام والخاص، مما يتسبب في زعزعة الأمن والاستقرار وانخفاض عائدات الدولة الموجهة إلى الخدمات العامة كالأمن مثلاً، مما يؤدي إلى تقشي الجرائم والآفات وعدم القدرة على المشاركة في بناء الدولة.

كما يؤدي التهرب الضريبي إلى فقدان حجم معين من الإيرادات التي من المفروض أن توجه إلى عمليات مبرمجة مسبقاً لتغطية النفقات العامة، لذا فإن التهرب من دفع هذه الواجبات يتضمن مخاطر الإضرار بالخبزينة العامة مما ينعكس على الأداء التنموي للدولة بشكل عام، كما تؤدي العملية إلى تشويه النظام الضريبي وفقدان الثقة في عدالته بسبب إلزام فئة بسيطة من المجتمع بدفع الضرائب، من جهة أخرى يؤدي التهرب الضريبي إلى الإخلال بالقواعد التنافسية في السوق، حيث أن القدرة التنافسية تكون أكبر لأصحاب المشاريع القادريين على التهرب الضريبي⁽²⁵⁾.

الفرع الخامس: سبل مكافحة التهرب الضريبي:

نظراً لخطورة ظاهرة التهرب الضريبي على المجتمع وكما محاولة منا لإعطاء بعض الحلول التي من شأنها التخفيف من آثار الظاهرة، بسبب تعقد العملية وتشابك الأسباب التي تؤدي إليها، يمكننا إيجاز بعض الخطوات

التي يجب أن تتحد فيها جميع الدوائر السياسية والإدارية ومنظمات المجتمع المدني، حيث تشمل هذه الحلول ما يلي:

- تحقيق مبادئ الحكم الراشد والشفافية التامة في عرض النظام الضريبي والأوعية الضريبية بشكل دوري، ونشر ذلك في تقارير يسهل الاطلاع عليها من قبل أفراد المجتمع؛
- التأكيد على مبدأ العدالة الضريبية؛
- زيادة وصلات الربط المعلوماتية بين كافة الأجهزة الإدارية للدولة وتواصلها بشكل دائم لتبادل المعلومات؛
- إنشاء محاكم ضريبية خاصة بالمتابعة القضائية للتهرب الضريبي والحد منه؛
- تبسيط النظام الضريبي ووضوح قواعده وسهولتها؛
- زيادة الكفاءات والإطارات القادرة علمياً وتقنياً على مباشرة الرقابة الضريبية بشكل فعال؛
- زيادة دور منظمات المجتمع المدني في التنويه بأهمية أداء الواجب الضريبي لتغطية الخدمات التي تؤديها الدولة؛
- تقوية أواصر الثقة بين المكلف بدفع الضرائب والإدارة الضريبية؛
- زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بها بتنظيم اللقاءات والندوات العامة؛
- تقادي الأسباب التي تؤدي للتهرب الضريبي كالأزدواج الضريبي، التمييز في فرض الضريبة، الإجراءات الضريبية المبالغ فيها⁽²⁶⁾.

المحور الثالث: محاربة ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر

لقد أظهرت الفترة الحالية والأزمة المالية التي تعيشها البلاد، حاجة الدولة إلى إعادة النظر في حصيله الضرائب وفي تعبئة المداخل المالية، وأن نظام الضرائب في صورته الحالية لا يزال يعاني من اختلالات عميقة وفي حاجة إلى إصلاحات فورية.

الفرع الأول: تقديرات حجم التهرب الضريبي في الجزائر:

إن عملية التقدير الدقيق لحجم التهرب الضريبي عملية صعبة إن لم نقل مستحيلة في بعض الأحيان، وهذا لأن التهرب الضريبي في حد ذاته عملية سرية ويكتنفها الكثير من الغموض وعدم الشفافية، لذلك يعتمد الباحثون في الكثير من الأوقات على بعض التقديرات الخاصة لحجم التهرب الضريبي، ففي الجزائر قدر حجم التهرب الضريبي السنوي في الفترة (2009-2011) بحوالي 1.53 مليار دولار⁽²⁷⁾، غير أن هذا الرقم يبقى بعيداً عن الأرقام الحقيقية والواقع المعاش، خاصة مع تنامي بعض الظواهر السلبية في الحياة الاقتصادية بشكل خاص، كانتشار الرشوة والمحسوبية في الدوائر الإدارية، انتشار السوق الموازي الذي يلتهم ملايين الدولارات سنوياً، وانتشار الفساد بأرقام غير مسبوقه مع تنامي البرجوازية.

الفرع الثاني: أسباب التهرب الضريبي في الجزائر:

لا يمكن بأي حال من الأحوال حصر الأسباب التي تقف وراء التهرب الضريبي في الجزائر، وهذا تعددها من حالة لأخرى فمنها ما يتعلق بالإطار القانوني للحصول الضريبي، خاصة تغير القوانين من فترة لأخرى بالإضافة إلى نقص الكفاءة والمتابعة وعدم وجود دورات تكوينية كافية لموظفي القطاع، إلى جانب الفساد الإداري الممكن تسجيله في بعض الحالات، وعلى أي حال يمكننا إيجاز بعض الأسباب الرئيسية التي تتحكم في زيادة التهرب الضريبي في الجزائر من خلال النقاط التالية:⁽²⁸⁾

أولاً: أسباب قانونية:

تتميز البيئة القانونية في الجزائر بالحركية الدائمة وعدم السكون، حيث نلاحظ من وقت لآخر تعديلاً قانونياً يمس جزء أو جوهر القانون السابق، وكمثال عن هذه الحالات قانون المالية وقانون المالية التكميلي، الذي لا تكاد تخلو سنة مالية واحدة منه، حيث تفرض هذه التعديلات المتكررة في قوانين معدلة أو مكملة نوع من الضبابية والغموض في المستقبل للمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين المحليين أو الأجانب، لذلك يضع المتهربون من الضرائب هذه المشاكل القانونية وعدم ثباتها، حجة في ارتكابهم لهذه الأفعال سواء عن علم أو دونه، وفي هذا الإطار عرف قانون المالية لسنة 2005 تعديلات ضريبية وصلت إلى 68 تعديلاً، مقابل 52 تعديلاً ضمن قانون المالية لسنة 2004⁽²⁹⁾، كما عرف قانون المالية لسنة 2018 24 تعديلاً ضريبياً⁽³⁰⁾.

ثانياً: أسباب تتعلق بالفساد:

في هذا الصدد يبين مؤشر مدركات الفساد الذي يصدر بشكل سنوي عن مؤسسة شفافية دولية، ويشمل العديد من المؤشرات الفرعية عن مدى تغلغل الفساد في الدولة، وقد جمع مؤشر الفساد لسنة 2018 البيانات لـ 180 دولة في الدراسة، جاءت الدنمارك في المرتبة الأولى عالمياً بـ 88 نقطة والمرتبة الثانية لنيوزيلندا بـ 87 نقطة، في حين حلت الجزائر في المرتبة 105 عالمياً برصيد قدره 35 نقطة، من ضمن 180 دولة شملتها الدراسة⁽³¹⁾، وهو ما يبين المراتب المتأخرة للجزائر في هذا الميدان، وهو الأمر الذي يشكل عائقاً في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي مناخ الأعمال والاستثمار، ويعتبر حافزاً لبلوغ عمليات التهرب الضريبي مستويات خطيرة.

ثالثاً: أسباب تتعلق بالظروف الاجتماعية:

وهذا بسبب دخول نسبة كبيرة من المجتمع في دائرة الفقر والعوز، نتيجة البطالة وغلاء المعيشة وتدهورها، مما يجبرها على عدم الوفاء بالتزاماتها الضريبية تجاه الدولة.

رابعاً: أسباب تتعلق بالاقتصاد الموازي:

ويسمى كذلك بالاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد السري، حيث يشير مفهوم الاقتصاد الموازي إلى ذلك الجزء من الاقتصاد الخفي وغير المرئي، والذي يهدف إلى التملص من دفع الضرائب والتهرب منها، حيث يعتبر عمل مخالف للقوانين والتشريعات يستوجب فرض القوانين العقابية اللازمة للحد من هذه الظاهرة، ومن أسبابه وجود عوامل ودوافع متفاعلة مع بعضها البعض منها غياب الحكم الراشد، غياب القوانين الردعية، انتشار

ظاهرة الفساد...، ولها العديد من العواقب والآثار الوخيمة على الاقتصاد تتمثل في عدم إدراجه ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، يعمل على فقدان جزء هام من الضريبة، وجود عدد هام من الموظفين والعمال في هذا القطاع دون حماية اجتماعية⁽³²⁾.

خامسا: أسباب تتعلق بالضغط الضريبي:

وهي المشاكل التي ترتبط بتعدي معدلات الضريبة للحد الأمثل، بشكل يتجاوز طاقات المكلفين بها، والضغط الضريبي مؤثر هام في تقدير الحجم الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، حيث يحسب الضغط الضريبي على أساس نسبة مجموع الإيرادات الضريبية الإجمالية على الناتج المحلي الإجمالي، ومن المعروف أنه كلما ارتفع الضغط الضريبي أكثر كلما دفع الناس إلى التملص أكثر من دفع الضريبة، وكذا اكتشاف وسائل جديدة في التملص من الضرائب⁽³³⁾.

سادسا: أسباب تتعلق بالإدارة الجبائية

وهي المشاكل المتعلقة بالأساس في أداء المصالح الجبائية والمرتبطة بحصر وتحصيل الضرائب على المستوى الوطني، حيث تقتصر الإدارة الجبائية على إستراتيجية وخطة لدعم وتكوين الإطار والكفاءات المختصة في هذا المجال، وزيادة في الملتقيات والأيام والتكوينية والندوات الوطنية والأجنبية، والعمل على تحسين ظروف الموظفين بالقطاع⁽³⁴⁾.

سابعا: أسباب تتعلق بالثقافة الجبائية

حيث يؤدي نقص الثقافة والوعي الضريبي في المجتمع، الى الإخلال بأداء الالتزامات الجبائية المفروضة على المواطنين والمؤسسات الاقتصادية، لا سيما فيما يخص المبالغ المفروضة والآجال القانونية المحددة لذلك⁽³⁵⁾.

الفرع الثالث: جهود الدولة في محاربة التهرب الضريبي:

نظراً لخطورة ظاهرة التهرب الضريبي التي ذكرناها سابقاً، وما لها من آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على تطور وازدهار الدولة، وعلى تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن ذلك دفع الدولة إلى تبني سياسات أكثر صرامة في ما يخص المتهربين والمتملصين من دفع الضرائب، بحيث عملت الجزائر على صياغة مجموعة من النصوص القانونية المنظمة لعمل الإدارة الجبائية، والكفيلة بالوقاية ومحاربة كل عمل ينجر عنه التهرب الضريبي.

أولاً: الوسائل الوقائية:

حيث يعمل النظام الضريبي في الجزائر على التقادي المبكر لحدوث التهرب الضريبي، وهذا من أجل حماية الاقتصاد الوطني ودفع التنمية الاقتصادية المستدامة، ولضمان هذا الجانب اعتمدت الدولة على:

- إعادة النظر في تحسين وتبسيط التشريعات الضريبية؛
- العمل على صياغة قوانين ضريبية أكثر عدالة؛
- تعزيز الموارد المالية والبشرية للإدارة الجبائية؛

- وضع نظام جبائي وطني (NIS)؛
- تفعيل الرقابة الجبائية للمصالح المختصة؛
- تفعيل التحقيقات الجبائية لمفتشي مديريات الضرائب المحلية؛
- تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف؛
- نشر الوعي الضريبي لدى كافة الأشخاص المكلفين بالضرائب؛
- الاستعانة بالملصقات والإشهار والترويج الإلكتروني عبر بوابة المديرية العامة للضرائب؛

ثانيا: الوسائل القانونية والعقابية:

إلى جانب الوسائل السابقة، والتي تعتبر إجراءات استباقية لمنع حدوث ظاهرة التهرب الضريبي، فقد أضاف المشرع الجزائري مجموعة من الوسائل الردعية والعقابية في حال تماهي البعض في الإخلال بالقانون والتهرب العمدي من أداء الضريبة المكلف بها، حيث تتضمن الوسائل القانونية والعقابية بالأساس عقوبات مؤسسة ومنظمة تتدرج حسب نوع وحجم التهرب الضريبي ودرجة خطورته على الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (01): العقوبات القانونية للتهرب الضريبي في القانون الجزائري

نوع الضرائب	قيمة المبلغ المتهرب منه	الغرامة الجزائية	الحبس
الضرائب المباشرة	من 0 إلى 100 ألف دج	من 50 ألف إلى 100 ألف دج	-
والرسوم المماثلة	من 100 ألف إلى مليون دج	من 100 ألف إلى 500 ألف دج	من 02 إلى 06 أشهر
م 303 الرسوم على الأعمال	من مليون ألف إلى 05 مليون دج	من 500 ألف إلى 02 مليون دج	من 06 أشهر إلى 02 سنة
	من 05 مليون إلى 10 مليون دج	من 02 مليون إلى 05 مليون دج	من 02 سنة إلى 05 سنة
	أكثر من 10 مليون دج	من 05 مليون إلى 10 مليون دج	من 05 سنة إلى 10 سنة
الضرائب غير المباشرة	دون ذكر المبلغ	-	من 06 أيام إلى 06 أشهر
م 530 م 531 م 532	دون ذكر المبلغ	العقوبات المنصوص في قانون العقوبات م 209 و م 210	من سنة إلى 05 سنوات
حقوق الطابع المادة 34	دون ذكر المبلغ غير انه في صورة الإخفاء يشترط تطبيق العقوبات المذكورة أن يتجاوز الإخفاء عشر المبلغ الخاضع للضريبة أو مبلغ 10 ألف دج	من 50 ألف إلى 200 ألف دج	من سنة إلى 05 سنوات
	مهما كان المبلغ غير انه في صورة الإخفاء يشترط تطبيق العقوبات المذكورة أن يتجاوز هذا الإخفاء عشر المبلغ الخاضع للضريبة أو مبلغ 10 آلاف دج.	من 50 ألف إلى 200 ألف دج	من سنة إلى 05 سنوات

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: مرسلتي عبد الحق، الهمال حمزة، " التهرب الضريبي بين العقاب والصلح في التشريع الجزائري"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، المركز الجامعي تمنراست، 2019، ص ص 162 - 166.

خاتمة:

بناءً على ما سبق ذكره، يتبين لنا أن التهرب الضريبي من الجرائم الاقتصادية التي يجب أن يتصدى لها المشرع في أي دولة من العالم، وهذا بالتعامل مع هذه الظاهرة بكل الوسائل القانونية والقضائية والردعية من جهتين، الجهة الأولى هي جهة الدولة التي يجب أن يتصف نظامها الضريبي بالشفافية والعدالة والإلزامية على كافة أفراد الشعب، ومن جهة أخرى يجب أن يفرض على المكلفين بأداء الضريبة نظام ضريبي متوازن عادل شفاف في التحصيل وفي التطبيق، كما يجب أن تعمل الدولة على تكوين شعور لدى المكلف بقديسية الانتماء للدولة، وأهمية الضرائب في تحقيق أهدافها وتأسيس مبادئ الثقة المتبادلة وإحداث نظام اجتماعي مبني على التكافل والتعاون.

نتائج الدراسة: في ختام هذا البحث يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

- التنمية الاقتصادية هي مجموع التغيرات الايجابية والمتواصلة عبر الزمن، لكل من المؤشرات السياسية، الاجتماعية والثقافية والتمزمنة مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وكذا ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي مما يسمح بالتحسن المستمر لنوعية الحياة الفردية والجماعية؛
- تعتبر الموارد المتأتمية من الجباية العادية الداعم الأساسي والدائم لتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- التهرب الضريبي من الجرائم الاقتصادية التي تعبر عن التخلي عن دفع الضريبة، بطرق إما مشروعة أو غير مشروعة؛
- إن التهرب الضريبي يؤدي إلى ضياع جزء من الموارد المالية الموجهة للتنمية الاقتصادية، وكلما كان التهرب الضريبي كبيراً كل ما كان ذو أثر بالغ على التنمية الاقتصادية وعلى كل ما هو موجه لخدمة المجتمع؛
- إن دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر على المديين المتوسط والطويل يرتبط بشكل كبير بمدى قدرة الدولة على تعبئة الموارد المالية اللازمة؛
- في الجزائر يلتهم التهرب الضريبي جزءاً هاماً من الموارد المالية المقدره في الجباية العادية الموجهة لتنفيذ البرامج الحكومية؛ نتيجة العديد من الأسباب منها غياب الحوكمة، نقشي الفساد، الاقتصاد الموازي...
- سطرت الدولة العديد من الوسائل الوقائية والقانونية والعقابية للتصدي لظاهرة التهرب الضريبي، وتوفير الموارد الضائعة للخزينة، إلا أن واقع الحال لا يعكس ذلك، بحيث تبقى هذه الظاهرة أحد معوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر؛

توصيات الدراسة: توصي هذا الدراسة بمايلي:

- إعداد نظام جبائي وطني إلكتروني يعتمد على التقنيات الحديثة في مجال الإعلام والاتصال.
- تعميم العمل بأسلوب الرقم الجبائي الوطني لإضفاء المزيد من الرقابة والشفافية تجاه المكلفين بالضرائب.
- إعادة النظر في تعقيدات القانون الجبائي ومحاولة التخفيف منها، وكذا العمل على صياغة قوانين تتميز بالديمومة والاستقرار.

- العمل على تأهيل أكبر للموارد البشرية لمديريات الضرائب المركزية والولائية.
- تحفيز مديريات الضرائب الولائية ذات الحصيلة الجبائية المرتفعة.
- تفعيل أكبر لأدوات الرقابة الجبائية والقضاء على مشاكل التحصيل الجبائي والقضاء على الاقتصاد الموازي والفساد.

المصادر والمرجع:

- (1) على توبين ، (2003-2004)، النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر للفترة (1970-2002))، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر ، ص04.
- (2) عصام عمر مندور، (2011)، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية (المنهج- النظرية- القياس)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص28.
- (3) محمد صالح تركي القرشي، (2010)، علم اقتصاد التنمية، دار إثناء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ، ص36.
- (4) نائل عبد الحافظ العولمة (2009)، إدارة التنمية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار زهران، عمان، الأردن ، ص36.
- (5) نفس المرجع السابق، ص38.
- (6) محمد عدنان ربيع (2002 فيفري)، قياس التنمية ومؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، الكويت، ص02.
- (7) محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص48.
- (8) محمد عدنان ربيع، مرجع سابق، ص10.
- (9) محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص48.
- (10) موسى سعادوي، مرجع سابق، ص05.
- (11) صندوق النقد الدولي، الصندوق والحوكمة السليمة (The IMF and Good Governance)، صحيفة ووقائع 14 مارس 2016، على الرابط <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/gov.htm> أطلع عليه يوم 30 أبريل 2018.
- (12) CHIHA Khemici (2012) ; La fiscalité comme levier de développement économique dans les pays en développement : Cas de l'Algérie ; Revue Algérienne de la mondialisation et des politiques économiques ; N° 03 – ; p32.
- (13) سهاد كشكول عبد (2013)، التهرب الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 24، الفصل الثالث، جامعة بغداد، العراق، ص475.
- (14) Ministre de finance; www.dgpp.gov.de/index.php/rétrospective ; consulté le 30 mars 2018 à 14^h30.
- (15) محمد سليم وهبه (26-27 يوليو 2010)، التهرب الضريبي- واقع وتوصيات، المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، صنعاء (اليمن)، ص04.
- (16) بلواضح الجيلاني، ميمون نبيلة (15-16 نوفمبر 2011م)، مكافحة التهرب الضريبي كهدف لجهود القضاء على البطالة، ملتقى حول إستراتيجية الحكومة في مكافحة البطالة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر ، ص03.
- (17) محمد سليم وهبه، مرجع سبق ذكره، ص06.
- (18) إبراهيم العدي (2015)، أثر تعقيد النظام الضريبي في التهرب الضريبي (دراسة ميدانية في بيئة الأعمال السورية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد الأول، دمشق سوريا ، ص80.
- (19) بلواضح الجيلاني، مرجع سابق، ص03.
- (20) نفس المرجع السابق، ص165.
- (21) CHIHA Khemici; op.cit ; p34.
- (22) سهاد كشكول عبد، مرجع سبق ذكره، ص462-468.
- (23) محمد سليم وهبه، مرجع سبق ذكره، ص07.
- (24) خالد الخطيب (2000)، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الثاني، دمشق، سوريا، ص171.
- (25) محمد سليم وهبه، مرجع سبق ذكره، ص19-20.
- (26) خالد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص172.
- (27) CHIHA Khemici; op.cit ; p41.
- (28) بومدين حسين وآخرون (يناير 2016)، تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الثاني، جامعة سيدي بلعباس الجزائر، ص167.
- (29) بومدين حسين وآخرون، تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مرجع سابق، ص168.
- (30) وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية 2018.
- (31) Transparence International, Corruption Perceptions Index 2018 ; p03.
- (32) نسرين يحيوي، الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب والتناج، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السادس، جامعة أم البواقي، الجزائر ، ص300.
- (33) أحميدي بوزيدة (2014-2015)، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جامعة الشلف، الجزائر جوان 2006، ص289. جامعة البويرة ، ص87.
- (34) ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، العدد الثاني عشر، الجزائر 2012، ص142.
- (35) ولهي بوعلام، ص143.